فيه لان ذلك ثمرة المالين فكان ذلك على قدرهما كما لو كان بينهما
شجرة فاثمرت اوشاة فنتجت فان شرطا خلافه بان شرطا
التساوي في الربح والخسران مع التفاضل في المالين او التفاضل
في الربح والخسران مع التساوي في المالين فسد العقد لانه
مخالف لموضع الشركة ولو شرطا زيادة في الربح للاكثر منهما
عملا بحكم الشرط كما لو شرطا التفاوت في الخسران فيرجع
كل منهما على الاخر باجرة عمله في مال الاخر كالقراض اذا فسد
وينفذ التصرفات منهما لوجود الاذن والربح بينهما على قدر
المالين ويتسلط كل منهما على التصرف اذا وجد الاذن من الطرفين
بلا صور فلا يبيع بنسيئة للغرر ولا بغير نقد البلد ولا يشتري
بغبن ولا يسافر بالمال المشترك لما في السفر من الخطر فان
سافر ضمن فان باع صح البيع وان كان ضامنا ولا يفعله
لمن يحمل فيه لانه لم يرض بغير يده فان فعل ضمن هذا
كله اذا فعله بغير اذن شريكه فان اذن له في شئ مما ذكر جاز كما
ويشترط في العاقد اهلية التوكيل فقط حتى يجوز كونه اعمى
ومحدودا في قذف وكل ان كلا قاله في المطلب **ولكل واحد منهما** اي الشريكين **فسخها**
متى شاء ولو بعد التصرف لانها عقد جايز من
الجانبين وينعزل لان عزل المتصرف شرط في اهلية التوكيل
احدهما للاخر عزل نفسه او لا التصرف في نصيبه لم ينعزل
ومتى مات احدهما او جن او اغمي عليه او حجر عليه لسفه **بطلت** اي انفسخت

لما

لما هو لانه عقد جايز من الجانبين واستثنى في البحر اعمالا
يسقط به فرض صلاة فلا فسخ به لانه خفيف وظاهر
كلام الاصحاب بخلافه **تتمة** يد الشريك يد امانة
كالمودع والوكيل فيقبل قوله في الربح والخسران وفي التلف
ان ادعاه بلا سبب او بسبب خفي كالسرقة فان ادعاه
بسبب ظاهر كحريق طولب ببينة بالسبب ثم بعد اقامتها
يصدق في التلف بيمينه فان عرف الحريق دون عمومه
صدق بيمينه او وعمومه صدق بلا يمين ولو قال
من في يده المال هو لي وقال الاخر هو لمشترك او
قال من في يده المال هو مشترك وقال الاخر هو لي صدق
صاحب اليد بيمينه لاحتمال ذلك على الملك ولو قال صاحب الملك
اليد افتسمنا وصار لي بيدي لي وقال الاخر هو مشترك صدق
المنكر بيمينه لان الاصل عدم القسمة ولو اشترى احدهما شيا وقال
اشتريته للشركة اولنفسي وكذبه الاخر صدق المشتري لانه اعرف
بقصده **فصل** في الوكالة وهي بفتح الواو وكسرها
لغة التفويض يقال وكل امره الى فلان فوضه اليه والتجا به ومنه
توكلت على الله وشرعا تفويض شخص ما له فعله مما يقبل النيابة الى غيره
ليفعله في حياته والاصل فيها من الكتاب العزيز قوله تعالى فابعثوا
احدكم حكما من اهله وحكما من اهلها ومن الاحاديث منها خبر الصحيحين
ان صلى الله عليه وسلم بعث السعاة لاحد الزكاة واركانها اربعة
موكل وموكل فيه وصيغة ويراد المصدر بالموكل فقال

توكيل وتوكل
منهما وكيل عن الاخر
فان كان احدهما هو
المتصرف اشترط فيه
اهلية التوكل وفي الاخر
اهلية التوكيل
صح هنج

Copyright © King Saud University